

الدورة العادية السادسة عشرة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة المؤتمر الإسلامي
(OIC-IPHRC)

الورقة المفاهيمية للنقاش المواضيحي حول:

"تغير المناخ وحماية البيئة : من منظور حقوق الانسان"



26 نوفمبر 2019
جدة، المملكة العربية السعودية

مقدمة:

لطالما شكلت حماية البيئة مسألة حيوية لرفاهية البشر واستدامة النظم البيئية لكوكبنا. وفي العقود الأخيرة، أصبحت هذه المسألة تحدياً خطيراً لمعيشة الملايين من البشر في جميع أرجاء العالم. وفي بعض الحالات، تمثل الظاهرة شكلاً من التهديد الوجودي للعديد من المجتمعات التي تعاني في أول المطاف من أشد عواقب تغير المناخ. وبالفعل، لا تعد هذه المسائل قضايا بيئية فقط، بل وترتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان باعتبارها جزءاً من إشكالياتها الأساسية.

والمعلوم، هو أن حقوق الجيل الثالث أو "الحقوق الناشئة عن التضامن" تعتبر من أحدث فئة حقوق الإنسان التي تم الاعتراف بها أخيراً. وتشمل هذه الحقوق، من بين أمور أخرى، الحق في التنمية، والحق في التمتع ببيئة صحية.¹ كما تعتبر هذه المسائل من جملة الحقوق التي تتجاوز الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، والتي يتم التعبير عنها في العديد من وثائق القانون الدولي، بما في ذلك إعلان ستوكهولم لعام 1972 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، وإعلان ريو لعام 1992 بشأن البيئة والتنمية، والعديد من الاتفاقيات الحكومية الدولية الأخرى. وعليه، فإن حماية البيئة يعتبر عاملاً ضرورياً لضمان احترام حقوق الإنسان المختلفة مثل الحق في بيئة صحية، والحق في الموارد الطبيعية، والحق في المشاركة في التراث الثقافي، والحق في الإنصاف والاستدامة فيما بين الأجيال.

وجهة نظر الإسلام حول حماية البيئة وتغير المناخ:

لقد خلق الله الكون وموارده الطبيعية المختلفة وسخرها لاستخدام البشر ورفاهيتهم. بيد أنه عند استخدام البشر لهذه الموارد، يجب عليهم تجنب أسباب التدهور والإفراط في الاستغلال. وهذا ما يرشدنا إليه تعاليم القرآن الكريم والنبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، التي تؤسس لمبدأ الاستخدام العادل والمستدام للموارد الطبيعية بعيداً عن الإسراف والتبذير. وبصفتنا مؤمنين، يجب علينا تبني أعلى مستوى خلقي لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وفي هذا السياق، نجد في آثار النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) نماذج نبيلة في هذا الشأن، حيث عاش كل حياته محباً للبيئة و"الاختيار الأخضر". كما لا تحصى جهوده المقاربة للبيئة، والتي لم يقصد بها إلا مساعدة البشرية على رعاية مخلوقات الله الأخرى، والحفاظ على الأرض بغرس الأشجار وحماية البيئة، مما يحث المسلمين على رعاية جميع الكائنات، وحماية البيئة، بالحفاظ على المياه، والطبيعة، بما فيها الأشجار والحيوانات: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ عُرْسًا، أَوْ يَرْزُقُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَيْهَمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ"².

حقوق الإنسان، تغير المناخ وحماية البيئة:

يخلف التدهور البيئي آثاراً سلبية خطيرة لكوكبنا وموائله. وتشكل التغيرات التي تتم في الظروف المناخية بفعل البشر أخطر المشكلات البيئية التي تواجه العالم اليوم. ونتيجة لذلك، أصبحت أنماط الطقس أكثر غرابة، بينما أضحى الإنتاج الزراعي في انخفاض؛ وتلوث الهواء وانتشار الأوبئة؛ مثل أمراض الجهاز التنفسي والجلدية والسرطان في ازدياد؛ ونوعية المياه في تدهور مستمر؛ مما يؤدي إلى تفشي الأمراض المنقولة بالمياه والحشرات؛ وذوبان الجبال الجليدية وارتفاع مستوى سطح البحر، الذي يسبب اختفاء العديد من الأراضي السكنية؛ والمشاكل الاجتماعية والسياسية الناشئة عن النمو الهائل في نسمة المهاجرين أو اللاجئين أو المشردين، الذين يفرون من البيئات المتضررة إلى مواقع أو بلدان أخرى تناسبهم. وتهدد هذه الظواهر، بشكل مباشر وغير مباشر، إمكانية تمتع العديد من الأشخاص في مختلف أنحاء العالم، بشكل فعال وعلى أكمل وجه، بمجموعة معينة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في المياه والصرف الصحي، والحق في التغذية، والحق في الصحة، والحق في المسكن، والحق في تقرير المصير، والحق في الثقافة، والحق في التنمية.

وبينما تشكل الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ ظواهر عالمية، فيتفاوت مدى تأثير الأشخاص والمجتمعات بها، وذلك بناءً على أوضاعها الضعيفة المرتبطة بظروفها المختلفة، سواء أكانت بسبب مواقعها الجغرافية، أو الفقر، أو الجنس، أو العمر، أو الإعاقة، أو الخلفية الثقافية والإثنية. وفي بعض الحالات، تتعرض مجتمعات بأكملها وحتى الدول لخطر فقدان موائلها / وسائلها المعيشية، وذلك

¹ Kiss, A & D Shelton. ٢٠٠٤. International environmental law. Ardsley, NY: Transnational Publishers, p 12ff

² صحيح البخاري. "٢"

بسبب التهديدات المتعلقة بتغير المناخ. والأسوأ من ذلك، أن هذه المجتمعات من الناحية التاريخية، تشكل الكيانات التي تقل مساهماتها بكثير في انبعاثات الغازات الدفيئة.

وهكذا يشكل في هذا السياق، المسائل البيئية وتغير المناخ نصف مجموعة الأهداف 17 التي وافق المجتمع الدولي عليها لتحقيق التنمية المستدامة لعام 2030. بالإضافة إلى ذلك، اجتمع 196 دولة في المؤتمر الحادي والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC-COP21) من أجل وضع "اتفاقية باريس" المعنية بتغير المناخ، وذلك بطموحات الحد من التغيرات في درجات الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين أو ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية بحلول 2100 مقارنة بمستويات قبل الصناعية.

وتوضح ديباجة اتفاق باريس للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ أنه "ينبغي لجميع الدول عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ احترام وتعزيز حقوق الإنسان مع الأخذ بعين الاعتبار كافة التزاماتها المختلفة بشأن هذا الموضوع".² كما يضمن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب العديد من تلك الحقوق، مثل الحق في الموارد الطبيعية (المادة 21 من إعلان الحق في التنمية).³

وقد فكر مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في تجديد الانتباه لحقوق الإنسان وتغير المناخ من خلال سلسلة من القرارات⁴، والتقارير⁵، والأنشطة المتعلقة بالموضوع، والدعوة إلى اتباع نهج قائم على مقارنة حقوق الإنسان⁶، بغية تخفيف آثار تغير المناخ. كما طورت العديد من الدول آليات دستورية لحماية حقوق الجيل الثالث.

حماية البيئة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي:

كمجموعة، تتعرض الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير للتغيرات البيئية الناجمة عن تزايد الأنشطة البشرية. ويبحث الوضع على القلق بشكل خاص في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان الأقل نمواً. وتشير نتائج تحليل مؤشر الأداء البيئي (EPI)، الذي أعدته جامعة ييل، إلى ضعف أداء دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث يقدر بدرجة 59.4 مقارنة بـ 65.4 للبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، بينما تصل هذه الدرجة إلى 85.4 في البلدان المتقدمة. علماً بأن الأداء البيئي فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي غير منتظم وتظهر اختلافات إقليمية هامة على مستوى المنطقة. وتسجل دول منظمة التعاون الإسلامي الواقعة في أوروبا وآسيا الوسطى (ECA)، وأمريكا اللاتينية (LA)، وشرق آسيا والمحيط الهادئ (EAP) درجات أداء أعلى من المعدل العالمي الذي يتراوح بين: 72.4، 69.9، و69.3 على التوالي. وتعد منطقة جنوب آسيا أسوأ المناطق أداءً في إقليم منظمة التعاون الإسلامي، حيث تقدر درجتها بـ 46.9، وتليها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تسجل درجة 48.7، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدرجة 66.0⁷.

وتشكل حماية البيئة إحدى المهام ذات الأولوية في جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، يعقد المؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة مرة في كل سنتين. وقد أدرجت المنظمة "البيئة وتغير المناخ والاستدامة" كمسألة ذات أولوية في خطة عملها لسنة 2025. عُقدت الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء البيئة في مقر إيسيسكو يومي 25 و26 أكتوبر 2017، والتي دعت إلى اعتماد "وثيقة إرشادية بشأن المدن الخضراء ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، وأطلقت "برنامج الاحتفاء بالعواصم الإسلامية للبيئة والتنمية المستدامة". علاوة على ذلك، أنشأت منظمة التعاون الإسلامي مجلسها المعنية بالمياه (مجلس منظمة التعاون الإسلامي للمياه) لتنسيق العمل الإسلامي المشترك في مجال المياه في ضوء "استراتيجية الإدارة المتكاملة للموارد المائية في العالم الإسلامي" و "رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه لسنة 2025"، مما يساهم في ضمان الأمن المائي للدول الإسلامية. وتشرف المملكة المغربية على التنسيق بالتعاون مع الإيسيسكو⁸، وذلك من أجل إنشاء الأكاديمية الإسلامية للبيئة والتنمية المستدامة، التي ستتولى القيام بأنشطة البحث والاستحداث لإيجاد السبل الكفيلة بالتعامل مع التحديات. وقد قام مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بوضع برنامج بناء للقدرات البيئية، وذلك لتعزيز تغييرات نمط الحياة المستدامة من وجهة نظر بيئية، وبالتالي تحسين وضعية حماية البيئة في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي.

² https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf

³ <http://www.humanrights.se/wp-content/uploads/2012/01/African-Charter-on-Human-and-Peoples-Rights.pdf>

⁴ UNHRC Resolution A/HRC/38/L

⁵ https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/02/SYR_AR5_FINAL_full.pdf

⁶ Understanding Human Rights and Climate Change

<https://www.ohchr.org/Documents/Issues/ClimateChange/COP21.pdf>

⁷ OIC Environment Report 2017 by SESRIC

⁸ Islamic Educational Scientific and Cultural Organization

اعتبارًا من سبتمبر 2017، صدقت 42 دولة من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي على الاتفاقية؛ بينما توجد 14 منها في حالة الانضمام. وفي نفس شهر من ذات العام، كانت 166 دولة قد صدقت على اتفاقية باريس من مجموع 196 الدول الموقعة. وقد صدق عليها 43 عضوا من منظمة التعاون الإسلامي، بينما تتمتع 13 عضواً أخرى بصفة الموقع.⁹

أهداف وغايات المناقشة المواضيعية:

تتصدر ولاية تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي أولويات أنشطة الهيئة. وفي هذا السياق، تضع الهيئة مواجهة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان على الأمد الطويل، مثل تغير المناخ والقضايا البيئية الأخرى، في صميم نهج شامل من شأنها أن تساعد على ضمان الوسائل الكفيلة بحماية حقوق الإنسان للأجيال القادمة، مما يتطلب استجابة عالمية قائمة على مقارنة الحقوق.

وفي ضوء التحديات المختلفة التي تواجهها بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إطار حماية البيئة والتعامل مع مسائل تغير المناخ، سيعقد نقاشاً مواضيعياً في 26 نوفمبر 2019 بشأن: "تغير المناخ وحماية البيئة: من منظور حقوق الإنسان"، وذلك في إطار أعمال الدورة العادية السادسة عشرة القادمة للهيئة. وفيما يخص الأهداف والغايات المحددة للمناقشة المواضيعية، فيمكن تلخيصها كما يلي:

- (i) تحديد التحديات الرئيسية الناجمة عن تغير المناخ والمسائل البيئية التي تؤثر بشكل سلبي على التمتع بحقوق الإنسان على مختلف المستويات؛
- (ii) مناقشة دور وأهمية وعلاقة حقوق الإنسان بحماية البيئة؛
- (iii) تحديد معالم التعاون الدولي للتعامل مع التحديات الرئيسية المرتبطة بالبيئة مثل الاحتباس الحراري وتغير المناخ، وكيفية تأثيرها على حقوق الإنسان الخاصة بالسكان المتضررين؛
- (iv) تبادل أفضل الممارسات والسياسات والتدابير ذات الصلة بحماية البيئة والتصدي لتغير المناخ بمعالجة عواقبها التي تؤثر على تعزيز حقوق الإنسان؛ و
- (v) تحليل طرق ووسائل تعزيز التشريعات الوطنية والبنى التحتية المؤسسية وخطط العمل الرامية إلى حماية البيئة، بما في ذلك عن طريق إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين عند التعامل مع هذه القضايا؛ و

شكل/منهجية المناقشة المواضيعية:

ستضم المناقشة المواضيعية خبراء من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، إلى جانب ممثلين من الدول الأعضاء والدول ذات صفة المراقب في منظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن مؤسساتها الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

سيخاطب الجلسة الافتتاحية لهذا النقاش رئيس الهيئة والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي. وسيعقب هذه الجلسة لافتتاحية مناقشة رسمية بشأن الجوانب المختلفة للموضوع بإدارة وتيسير رئيس الهيئة. وبعدها سيقوم أعضاء فريق النقاش المدعون بتقديم عروضهم (10-15 دقيقة لكل منهم) حول جوانب الموضوع المختلفة، قبل أن يقدم أعضاء الهيئة وجهات نظرهم بشأن الموضوع. أما ممثلو الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي والدول ذات صفة المراقب، ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان، فسيقدمون مداخلاتهم في دورهم بشأن الموضوع التي قد تشمل معلومات عن ممارساتهم الوطنية وسياساتهم الخاصة بقطاع البيئة، كما بإمكانهم طرح أسئلة على أعضاء فريق النقاش، فضلاً عن التوصيات التي يمكن توجيهها إلى الهيئة. وفي الختام، سيطلب من أعضاء فريق النقاش الرد على الأسئلة المطروحة أو إبداء تعليقات إضافية لتوضيح أي جانب محدد من النقاش من منظور حقوق الإنسان الدولي.

وفي الجلسة الأخيرة، سيشرف رئيس الهيئة على اجتماع ختامي يقدم خلاله النتائج الرئيسية للمناقشة في شكل مشروع وثيقة ختامية، يتم اعتمادها في الجلسة العامة الختامية للدورة.
